

Distr.: General
6 March 2019
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام ٢٠١٩
٣٠ أيار/مايو، و ٣-٤ و ٦-٧ حزيران/
يونيه ٢٠١٩، نيويورك
البند ١ من جدول الأعمال المؤقت
المسائل التنظيمية

تقرير الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٩
(٢١ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، نيويورك)

المحتويات

الصفحة	الفصل
٣	أولاً - المسائل التنظيمية الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٤	بيان مدير البرنامج والحوار التفاعلي
٧	ثانياً - التقييم
١٠	ثالثاً - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
١١	بيان المديرية التنفيذية
١٥	رابعاً - التقييم
١٨	خامساً - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة



الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

- سادسا - بيان المديرية التنفيذية ١٨
- الجزء المشترك
- سابعا - توصيات مجلس مراجعي الحسابات ٢٠
- ثامنا - تحديث بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ المتعلق بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ٢٤
- تاسعا - أساليب عمل المجلس التنفيذي ٢٦

أولاً - المسائل التنظيمية

١ - عُقدت الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٩ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. ورُحِبَ رئيس المجلس المنتخب حديثاً بجميع الوفود، ووجه الشكر للرئيس ونواب الرئيس المنتهية ولايتهم على قيادتهم والتزامهم بعمل المجلس في عام ٢٠١٨. وهنا أعضاء المكتب الجدد على انتخابهم.

٢ - ووفقاً للقاعدة ٧ من النظام الداخلي للمجلس التنفيذي، انتخب المجلس أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لعام ٢٠١٩:

الرئيس:	سعادة السيد تشو تاي - يول	(جمهورية كوريا)
نائب الرئيس:	سعادة السيد والتون ويسون	(أنتيغوا وباربودا)
نائب الرئيس:	سعادة السيد بيسيانا كادار	(ألبانيا)
ناتبة الرئيس:	سعادة السيدة جيرالدين بيرن ناسون	(أيرلندا)
نائب الرئيس:	سعادة السيد كولين ف. كيلايلي	(بوتسوانا)

٣ - ووافق المجلس التنفيذي على جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الأولى لعام ٢٠١٩ (DP/2019/L.1)، ووافق على تقرير الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٨ (DP/2019/1). واعتمد المجلس خطة العمل السنوية لعام ٢٠١٩ (DP/2019/CRP.1) ووافق على خطة العمل الأولية للدورة السنوية لعام ٢٠١٩.

٤ - وترد القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٨ في الوثيقة DP/2019/2، المتاحة على الموقع الإلكتروني للمجلس التنفيذي.

٥ - ووافق المجلس التنفيذي في القرار ٩/٢٠١٩ على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عام ٢٠١٩:

الدورة السنوية لعام ٢٠١٩	من ٣ إلى ٤ ومن ٦ إلى ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (نيويورك)
الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٩:	من ٣ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

بيان من رئيس المجلس

٦ - أكد رئيس المجلس، في كلمته الافتتاحية، أن بناء مؤسسات فعالة وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص أسهماً كبيراً، مع الدعم السياسي من جانب الأمم المتحدة، في القضاء على الفقر ومنع إهدار الموارد الإنمائية في بلده في مرحلة حرجة من عملياته الإنمائية. وذكر أن رئاسة المجلس أعطت بلده الفرصة لتبادل خبراته ودعم البلدان في مسارها نحو التنمية الاجتماعية الاقتصادية. وشدد على أن عام ٢٠١٨ كان عاماً حاسماً في إرساء الأسس لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وأنه سيتعين على المجلس التنفيذي الاضطلاع بدور رئيسي في توجيه تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة.

٧ - وحدد الرئيس أربع أولويات للمجلس في عام ٢٠١٩. أولاً، سيصبح المجلس منتدى للمناقشات الاستراتيجية الاستشرافية التي تركز على الصورة الأكبر وعلى مستقبل كل منظمة، وسيتحلى بمرونة أكبر لكي يتكيف مع الاحتياجات المتغيرة بحسب السياق. وفي هذا الصدد، سيكون على الحوارات التفاعلية الراهنة والمقبلة أن تراعي مناقشات المجلس المتسمة بطابع أكثر استراتيجية. وثانياً، سيصبح المجلس عملياً المنحى بقدر أكبر وسيوفر نتائج ملموسة، سواء بشأن تنفيذ الإصلاح أو تحسين أساليب عمل المجلس. وثالثاً، حيث أن الشراكات عاملٌ رئيسي، فسوف يعزز المجلس تفاعله مع القطاع الخاص والجمعيات المدني وأصحاب المصلحة الخارجيين، وهو أمر جوهري للتنفيذ الناجح للخطة الاستراتيجية للمنظمات الثلاث. وفي هذا الصدد، سيضطلع المجلس بمهمة الميسر لتوفير مداخل للتعامل مع أصحاب المصلحة. ورابعاً، سيقوي المجلس تفاعله مع مجالس المنظمات الأخرى بغية تعزيز التنسيق والتعاون، بوسائل من بينها التفاعل الأقوى والمنظم مع رؤساء المجالس وتحسين استخدام المنصات القائمة المعنية بالتنسيق مثل الاجتماع المشترك للمجالس.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بيان مدير البرنامج والحوار التفاعلي

بيان مدير البرنامج

٨ - قال مدير البرنامج، في كلمته (متاحة على الموقع الإلكتروني للمجلس التنفيذي)، إن عام ٢٠١٨ كان عاماً للإصلاح والتأمل والتحول طبع بطابعه "الجيل المقبل" للبرنامج الإنمائي. ومن خلال التدابير المالية وتدابير الكفاءة، وازن البرنامج الإنمائي ميزانيته المؤسسية للعام الثاني، مرسياً بذلك أسس الاستثمار والنمو. وكان البرنامج الإنمائي على مسار تجاوز هدف الإنجاز لعام ٢٠١٨، والحد من مستوى نفقات الميزانية المؤسسية، وتحقيق نسبة ٩٩ في المائة من هدفه بشأن الموارد العادية (الأساسية)، وتعبئة مبلغ ٤,٥ بليون دولار من الموارد الأخرى (غير الأساسية)، وزيادة تمويل مؤسسات التمويل الدولية المستثمر بالشراكة مع البرنامج الإنمائي. وبفضل التبرعات المقدمة من المانحين التقليديين ومانحي البلدان التي تنفذ بها برامج، زادت الموارد الأساسية بعد سنوات من الانخفاض، ويعمل البرنامج الإنمائي على توسيع قاعدته من الجهات المانحة.

٩ - وبشأن الإصلاح، ذكر أن البرنامج الإنمائي اضطلع بدور جوهري في كفاءة انتقال نظام المنسق المقيم إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وشمل ذلك انتداب ٦٣ من كبار الموظفين كموظفين مقيمين، وتيسير انتقال موظفي مكتب تنسيق العمليات الإنمائية، والالتزام بالعمل كمقدم رئيسي للخدمات التشغيلية إلى نظام المنسق المقيم، وأن يكون البرنامج الإنمائي من أول الجهات التي ضاعفت ما تقدمه من مساهمات تقاسم التكاليف إلى نظام المنسق المقيم. وبالترام مع ذلك، قام البرنامج الإنمائي بتبديل كوادره القياديين على المستوى القطري، واختيار مجموعة جديدة من الممثلين المقيمين، بينما بلغ ما وعد به من تحقيق التوازن بين الجنسين بنسبة ٥٠/٥٠ والتنوع الجغرافي المتساوي، مواصلاً المضي قدماً في تنفيذ خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١.

١٠ - وأفاد أن الجيل المقبل للبرنامج الإنمائي يحقق إنجازات على صعد جديدة، إذ حقق ما يلي: (أ) إعادة تأكيد موقعه كقائد عالمي للفكر الإنمائي من خلال تقرير التنمية البشرية، والمراكز العالمية للسياسات، والتعاون مع الشركاء؛ (ب) الاستجابة لدعوة الدول الأعضاء إلى اتباع نهج متكامل إزاء التنمية المستدامة من خلال منصاته القطرية، بدعم من الشبكة العالمية المعنية بالسياسات وشبكة مختبرات التسريع الجديدين التابعين له؛ (ج) الاستثمار وتشجيع الاستثمار، من خلال الشراكات مع القطاع الخاص وتعزيز الاستثمار المؤثر من خلال مشروع "تأثير أهداف التنمية المستدامة" و "مرفق الاستثمار القطري"؛ (د) جعل نموذج الأعمال أكثر ابتكاراً وفعالية وكفاءة.

١١ - وسلط مدير البرنامج الضوء على الضغوط الكثيرة على تعددية الأطراف، وهو الأمر الذي يتطلب زخماً سياسياً أنشط حول رؤية مشتركة للإنسانية. وأشار إلى أن العام المقبل يوفر لحظات بالغة الأهمية للبرهنة على قدرة تعددية الأطراف على منع النزاعات، والتخفيف من حدة المخاطر، والمضي في التقدم الإنمائي من خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ومؤتمر القمة المعني بتغير المناخ، على سبيل المثال. وسيسهل البرنامج الإنمائي في هاتين المناسبتين وغيرهما من المناسبات الرئيسية الأخرى، معززا بذلك رؤية مشتركة للإنسانية ومعجلاً بالعمل. وسوف يقوم البرنامج الإنمائي، من خلال تنفيذ خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، بالدفع بثلاث أولويات رئيسية في عام ٢٠١٩: اللامساواة، وتغير المناخ، والمهجرة، ومعها دوافعها وأسبابها الجذرية - حيث ينصب تركيزه على القضاء على الفقر من خلال نهج متعدد الأطراف.

البيانات الإقليمية والوطنية

١٢ - أكد أعضاء المجلس أن التنمية لا تزال محور ولاية البرنامج الإنمائي، من خلال نهج برنامجي إزاء خطة عام ٢٠٣٠، تمشيا مع الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التشغيلية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية والذي جرى في عام ٢٠١٦. وشددوا على أهمية بناء القدرات الوطنية في تحقيق الأهداف، تمشيا مع الأولويات الوطنية ومن أجل القضاء على الفقر في جميع أشكاله وأبعاده. وأعربوا عن استمرار القلق إزاء الخلل بين الموارد الأساسية/غير الأساسية وأكدوا أهمية توفير تمويل أساسي متعدد السنوات ويمكن التنبؤ به. وتوقعوا أن يساعد اتفاق التمويل في تحقيق ذلك الهدف. وأعربوا مجدداً عن دعمهم لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتطلعوا إلى توسيع دور البرنامج الإنمائي في الجهود المبذولة لتحقيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مشيرين إلى أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب لا يشكل بديلاً عن التعاون بين الشمال والجنوب، بل هو مكمل له.

١٣ - ورحبت الوفود بالنهج المبتكر للحوار التفاعلي. وفيما يتعلق بالإصلاح، رحبت الوفود بدور البرنامج الإنمائي كأداة لتحقيق التكامل من أجل كفاءة إعادة التنظيم السلسلة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية وكفاءة فعالية البرنامج الإنمائي والمنظومة ككل. وتطلعت إلى الجيل المقبل للبرنامج الإنمائي وأعربت عن دعمها الكامل لعملية التحول. وسلطت مجموعة الضوء على الحاجة إلى قيام نظام المنسق المقيم الجديد باستعراض المكاتب المتعددة الأقطار في المناطق دون الإقليمية، مع إيلاء الاعتبار المتساوي للكفاءة والفعالية، بوسائل من بينها التمويل الملائم لتحقيق النتائج البعيدة المدى والاستدامة. وأكدت المجموعة الظروف التنموية الفريدة والهشة للدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل، التي تعاني من معدلات مرتفعة للفقر واللامساواة وخطر وقوع بعض فئات السكان مجدداً في براثن الفقر.

الحوار التفاعلي مع مدير البرنامج الإنمائي

١٤ - أجرى المجلس حواراً تفاعلياً أعطى الأعضاء فرصة لإجراء تبادل استراتيجي رفيع المستوى لوجهات النظر بشأن العرض الإنمائي للمنظمة. وقد نُظِمَ الحوار على هيئة مناقشتين: جلسة صباحية بشأن عمل البرنامج الإنمائي في مجال الحد من الفقر وجلسة مساءية بشأن الصلة بين العمل الإنساني والتنمية. وبدأت كل جلسة بشرط فيديو قصير يسلط الضوء على أمثلة لعمل البرنامج الإنمائي على المستوى القطري تلتها مناقشة ميسرة.

عمل البرنامج الإنمائي في مجال الحد من الفقر

١٥ - انضم رئيس المجلس والممثل الدائم لجمهورية كوريا وكبار مديري البرنامج الإنمائي إلى مدير البرنامج في الجلسة الصباحية. وأشار مدير البرنامج إلى أن الفقر متعدد الأبعاد ويتجلى اجتماعياً. وأكد أن الفقر ليس حتمياً وأنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحوكمة. ويساعد البرنامج الإنمائي الحكومات على تحديد مواضيع وجود الفقر وهوية الذين يُتروكون خلف الركب. وسلط رئيس المجلس الضوء على نهجين تم استقاؤهما من خبرة بلده في الحد من الفقر - ألا وهما بناء مؤسسات فعالة والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

١٦ - وسلطت مناقشة المجلس الضوء على النقاط التالية. يتطلّب الطابع المتعدد الأبعاد للفقر حلولاً متعددة الأبعاد. ويُشكّل القضاء على الفقر عملية اجتماعية وسياسية تتطلب إرادة سياسية لمعالجة الأسباب الجذرية - أوجه انعدام المساواة والظلم الاجتماعي. والبرنامج الإنمائي في وضع يؤهله معالجة الطابع المتعدد الأبعاد للفقر. وهو يستخدم نهجاً كلياً إزاء القضاء على الفقر يجمع بين التنمية الشاملة للجميع والمستدامة - بما في ذلك الحماية البيئية والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية - إلى جانب الحوكمة الديمقراطية وبناء القدرات الوطنية. ولا يمكن اختزال القضاء على الفقر في اعتماد نهج الرعاية الاجتماعية فحسب. فهذا النهج يجب أن يسير يدا بيد مع النمو الاقتصادي المستدام المستند إلى سياسات النمو الشاملة للجميع والفعالة والشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تعزز الابتكار.

١٧ - وأشارت الوفود إلى وجود تحديات رئيسية أمام القضاء على الفقر، تشمل التدفقات المالية غير المشروعة، وازدياد عدم المساواة، وأثر هجرة الأدمغة على إدامة الفقر. وسلطت الضوء على أدوار كلٍّ من التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتدابير الحماية الاجتماعية، والنهجين القائمين على حقوق الإنسان وعلى الحوكمة، وتمكين المرأة والشباب، والرقمنة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في التمكين من القضاء على الفقر. وشدد مدير البرنامج على مركزية القضاء على الفقر في عمل البرنامج الإنمائي، لا سيما في أقل البلدان نمواً، وعلى الطابع المعقد للفقر؛ والفقر ظاهرة تؤثر في معظم البلدان بغض النظر عن مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها. وينبغي صياغة الحلول ضمن كل سياق قطري. ويُشكّل البرنامج الإنمائي، كقائد معرفي وأداة لتحقيق التكامل، نقطة وصل قادرة على حشد الخبرات من داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الأوسع وخارجها.

جلسة مشتركة بشأن الصلة بين العمل الإنساني والتنمية

١٨ - انضم كلٌّ من منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ ومدير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ونائبة رئيس المجلس، الممثلة الدائمة لأيرلندا، ومديرة مكتب الأزمات بالبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ومدير مركز التعاون الدولي، إلى مدير البرنامج في الجلسة المسائية.

١٩ - وقال مدير البرنامج إن طريقة العمل الجديدة تُشكّل نهجاً حصيفاً. وأفاد أن العمل المشترك في الأزمات ينبغي أن يبدأ بمنظور للتنمية المستدامة يُوحّد منظومة الأمم المتحدة باتجاه نمط وقياسي. وذكر منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ أنه على الرغم من كون منظومة العمل الإنساني أكثر فعالية وكفاءة من أي وقت مضى، فإنها لا تعالج المشاكل الكامنة. وأكد ضرورة التعاون مع المنظومة الإنمائية، لا سيما في ضوء محدودية تدفقات المساعدة الدولية. وشددت الممثلة الدائمة لأيرلندا على الحاجة إلى المساءلة المتبادلة بين الدول الأعضاء من خلال زيادة التعاون والتمويل الكافي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وقال مدير مركز التعاون الدولي إن الغرض من الصلة بين العمل الإنساني والتنمية وجهود السلام هو تعزيز القدرات الوطنية، والذي يقف البرنامج الإنمائي في وضع يؤهله لمعالجة التحديات المرتبطة به.

٢٠ - وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم لتركيز البرنامج الإنمائي على الدول المنكوبة بالأزمات. وأفردوا بأن اتباع نهج إنساني إزاء الأزمات الطويلة الأمد ليس كافياً، ورحبوا بما يقوم به البرنامج الإنمائي من بناء متكامل للسلام في الخطة الوقائية. وينبغي أن يتحول التركيز إلى المستوى القطري والبدء بتقاسم أفضل للمعلومات وتحليل مشترك من أجل التخطيط المشترك. ويتمتع البرنامج الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بدعم وتأثير سياسيين قويين، وينبغي لهما استخدام ذلك في تنسيق وتفعيل الصلة بين العمل الإنساني والتنمية وجهود السلام. وأعربوا عن ترحيبهم بعرض البرنامج الإنمائي السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة عن طريق بناء القدرات الوطنية/المحلية لمعالجة الأسباب الجذرية. غير أن تحدي التنمية بالغ الأهمية، وهو يشمل حزر التمويل المنعزلة للعمل الإنساني والعمل الإنمائي ودورات الميزانية المتضاربة بين الجهات المانحة والنداءات السنوية.

٢١ - وقال مدير البرنامج إن الترابط يتيح التنسيق العملي بين العاملين الإنساني والإنمائي. وأفاد أن دور البرنامج الإنمائي كأداة لتحقيق التكامل، من خلال نهج شامل للحكومة كلها ونظام المنسقين المقيمين المحدد، مهيبٌ لمساعدة الحكومات على إدراج إجراءات الحد من مخاطر الكوارث في الاستراتيجيات الوطنية، استناداً إلى إطار سندي والاستراتيجية الدولية للحد من مخاطر الكوارث. وأضاف أن البرنامج الإنمائي في وضع يؤهله أيضاً لمعالجة التحديات التي يفرضها الترابط من خلال معارفه وخبراته في مجالات بناء القدرات والمؤسسات، والعلاقات الطويلة الأجل مع الحكومات، والقدرة على جمع الجهات الفاعلة في مجالات بناء السلام والأمن والسلام، والشراكات القوية مع المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة.

ثانياً - التقييم

٢٢ - عرض مدير مكتب التقييم المستقل في البرنامج الإنمائي تقييم الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل الحد من الفقر في أقل البلدان نمواً (DP/2019/4) وتقرير مكتب التقييم المستقل

عن الدعم الذي يقدمه لتنمية قدرات التقييم (DP/2019/6)، وقدم مدير مكتب دعم البرامج والسياسات بالبرنامج الإنمائي مذكرة الإدارة المؤقتة.

تقييم الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل الحد من الفقر في أقل البلدان نمواً

٢٣ - رحب أعضاء المجلس بالتقييم، وأعربوا عن اهتمامهم بتقييم الفقر في البلدان المتوسطة الدخل الذي سيُعرض في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٢٠. واسترعت الوفود الانتباه إلى عدد البلدان الخارجة من فئة أقل البلدان نمواً، والذي يمثل شهادة على التقدم المحرز في مجال التنمية ودور الجهات الفاعلة الإنمائية والشراكات في معالجة الفقر المتعدد الأبعاد. وحذروا من أن خروج أقل البلدان نمواً من هذه الفئة ليس حلاً لجميع المشاكل، كما أن مرحلة ما بعد الخروج تتطلب دعماً مستمراً لمنع وقوع البلدان مجدداً في براثن الفقر. وطُلب التوضيح بشأن المساعدة التي يقدمها الجيل المقبل للبرنامج الإنمائي للبلدان والكيفية التي يقوم بها البرنامج الإنمائي بتكليف مساعديه استناداً إلى فئات البلدان. وفيما يتعلق بممارسة التقييم، طلبوا توضيحاً بشأن الفرق بين مفهومي اللامركزية والاستقلال. وفيما يتعلق بالتوصيات المقدمة للدول المتأثرة بالنزاعات، طُلبت تفاصيل عن جهود البرنامج الإنمائي الرامية إلى إيلاء الاهتمام لأوجه الضعف المتداخلة من خلال عمله المتعلق بالحوكمة وعلاقته بالبيانات وبتعزيز القدرات.

٢٤ - وأثنت الوفود على البرنامج الإنمائي لتنفيذه قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٨/٢٦، الذي دعا منظومة الأمم المتحدة الإنمائي إلى إعطاء الأولوية لتخصيص الاعتمادات لأقل البلدان نمواً عن طريق وضع مبادئ توجيهية عملية واضحة وأهداف واضحة من حيث الميزانية. وفي حين أن النهج البرنامجي يمثل خطوة أولى جيدة، فإنه يتعين على البرنامج الإنمائي أن يكفل استفادة أقل البلدان نمواً وغيرها من المساعدة على نطاق المنظومة. وأشادوا بعمل البرنامج الإنمائي المتعلق بتغيير المناخ في أقل البلدان نمواً من خلال شبكته العالمية المعنية بالسياسات وطلبوا تفاصيل عن التقدم الذي أحرزه البرنامج الإنمائي في إيلاء الأولوية لتغيير المناخ في أقل البلدان نمواً. وشددوا على أهمية ما يقوم به البرنامج الإنمائي من تيسير للتنسيق الأفقي والعمودي عند تقديم المساعدة إلى أقل البلدان نمواً وشجعوه على مواصلة القيام بذلك. وطُلبت معلومات عما إذا كان بالإمكان أن يتعاون مكتب التقييم المستقل والبرنامج الإنمائي مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى من أجل تحقيق النطاق المطلوب والتأثير الأكبر، وعن الكيفية التي يعمل بها البرنامج الإنمائي مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للاستفادة من نُهج القطاع الخاص.

٢٥ - وقالت مجموعة من الوفود إنها كانت تفضل لو أن التقييم نوقش إلى جانب استجابة الإدارة، بينما أيدت وفود أخرى العملية التشاورية وعرضت التفاعل معها على نحو أكبر. وأعربت عن تأييدها للتوصية بأن يركز البرنامج الإنمائي على أقل البلدان نمواً التي تعاني من أزمات متكررة طويلة الأمد، لا سيما في أفريقيا، وطلبت تفاصيل عن عمل البرنامج الإنمائي الرامي إلى وضع حلول لصالح الفقراء في أفريقيا. وأثنت على عمل البرنامج الإنمائي في مجال بناء القدرات في البلدان الضعيفة من أجل كسر الأنماط السلبية، ودعت البرنامج الإنمائي إلى مواصلة الاستثمار في قيادته الفكرية بشأن الفقر المتعدد الأبعاد، واستخدام مكتب تقرير التنمية البشرية في مساعدة البلدان على وضع بياناتها وتحليلاتها وسياساتها الخاصة. وأكدت أن عمل البرنامج الإنمائي المتعلق بالحوكمة عامل أساسي في مواجهة الفقر المتعدد الأبعاد. وأعربت عن تأييدها للتوصية بتخصيص الموارد لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والشباب في أقل البلدان نمواً. وأفادت أنها تُعول على دور البرنامج الإنمائي كأداة لتحقيق التكامل

وكمستودع للخبرة بشأن الفقر دعماً للأفرقة القطرية في البرمجة والرصد المشتركين. واستُرعِيَ الانتباه إلى ما أشار إليه التقييم من ضرورة قيام البرنامج الإنمائي، في أقل البلدان نمواً، بتكثيف الجهود الرامية إلى ترجمة السياسات والتقييمات إلى أفعال وكفالة أن يكون العمل على الصعيد المحلي مدعوماً بتفكير استراتيجي طويل الأجل، بوسائل منها التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٢٦ - ورداً على ذلك، قال مدير مكتب دعم البرامج والسياسات التابع للبرنامج الإنمائي إن البرنامج لم يقدم رداً إدارياً لأنه يسعى أولاً، استناداً إلى روح 'الإنشاء المشترك' بين مكتب التقييم المستقل والبرنامج الإنمائي والمجلس، إلى استنباط مختلف وجهات النظر قبل وضع الصيغة النهائية للاستجابة. ويقرّ البرنامج الإنمائي بأن عدم تقديم المساعدة المستمرة سيعرض البلدان الخارجة من فئة أقل البلدان نمواً إلى خطر الوقوع مجدداً في براثن الفقر الذي أعانها البرنامج على مواجهته من خلال المساعدة في مجال التحول الهيكلي وبرامج الحوكمة وإتاحة الحيز السياسي. ويهدف البرنامج الإنمائي إلى مضاعفة عدد أقل البلدان نمواً التي يضطلع فيها بأنشطة ذات صلة بالمناخ. وفيما يتعلق بالصلة بين العمل الإنساني والتنمية، يركز البرنامج الإنمائي على معالجة الأسباب الجذرية وبناء القدرة على الصمود لوأد الأزمات قبل تجذرها. وفي إطار النهج المتعدد الأبعاد الذي يتبعه البرنامج الإنمائي إزاء الفقر، لم يعد عمل خبراء وخبيرات البرنامج الإنمائي في مختلف التخصصات يجري على نحو متفوق بل أصبح يتسم بالتعاون مع الزملاء والزميلات من أجل معالجة الأهداف. ويقوم البرنامج الإنمائي، انطلاقاً من دوره في تحقيق التكامل، بتقديم المساعدة للفرق القطرية في مجال التحليل والتمويل والتخطيط من خلال المنصات القطرية ومختبرات التسريع. ويركّز العرض الذي يقدمه البرنامج الإنمائي إلى القطاع الخاص على توفير التوجيه للبلدان من خلال تخفيف المخاطر لإتاحة الاستثمار مع توفير 'معلومات بشأن أهداف التنمية المستدامة' للجهات الشريكة في القطاع الخاص. وفيما يتعلق بالإعاقة، أصدر البرنامج الإنمائي في عام ٢٠١٨ توجيهات للمكاتب القطرية بشأن إلزامية إدماج الإعاقة في البرامج القطرية.

٢٧ - وأبرزت مديرة المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع للبرنامج الإنمائي أن القضاء على الفقر هو التزام سياسي. ويساعد البرنامج الإنمائي الجهات صاحبة المصلحة على التقيد بهذا الالتزام. ولأن الفقر المدقع في أفريقيا يقع في الغالب في المناطق الحدودية والمراكز الحضرية، سيبدأ البرنامج الإنمائي تنفيذ برنامج يعنى بالمناطق الحدودية. وبما أن النماذج التقليدية للتنمية لا تصلح للمناطق الحدودية، سيسثمر البرنامج الإنمائي في وضع نماذج جديدة تستند إلى تشخيصات سليمة. وبالنسبة للمناطق الحضرية غير المخطط لها، سيسثمر البرنامج الإنمائي في مختبرات 'المدن الذكية' على المستويات الإقليمية. وفيما يتعلق بالريادة الفكرية، يساعد البرنامج الإنمائي البلدان على إنشاء وامتلاك الحيز السياسي اللازم للسماح لأفريقيا بالخروج من براثن الفقر.

٢٨ - وأبرز قائد الفريق المعني بخطة عام ٢٠٣٠ بالبرنامج الإنمائي الكيفية التي يستفيد بها البرنامج من الصناديق الرأسمية لمواجهة الفقر المتعدد الأبعاد والتحديات الإنمائية الأخرى، من قبيل تغير المناخ وتمكين المرأة. ويتعاون البرنامج الإنمائي مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بشأن تمويل التنمية المحلية وتعميم الخدمات المالية اللذين يسمحان بنشر الخبرات ونماذج التمويل الابتكاري في أكثر من ٣٠ بلداً من أقل البلدان نمواً بهدف دراسة تحديات الفقر على الصعيد المحلي. وتنطوي نُهج التنمية المحلية الشاملة والعادلة على البحث في العوائق الهيكلية التي تواجهها المرأة والاستفادة من الاستثمارات المحلية والعامّة

لتحرير رأس المال المحلي من أجل تمكين المرأة. ويضطلع البرنامج الإنمائي بدور رئيسي في إدماج هذه الشراكات بين الوكالات على نحو منخفض التكلفة وعالي التأثير.

٢٩ - وقال نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية إن الصندوق يعمل مع البرنامج الإنمائي من خلال منصاته القطرية بشأن دورات الاستثمار، والاستعانة بقوائم المواهب، وتخفيف المخاطر، وتقييم فرص الاستثمار، وإصدار القروض والضمانات، انطلاقاً من الأهداف وتحقيقاً للنمو الشامل. ويضطلع الصندوق بدور ريادي في مجال الابتكار، سواء فيما يتعلق بالاستثمارات التي تركز على التنمية في سوق الأوراق المالية أو ربط مصادر رأس المال الاستثماري. ويعمل البرنامج الإنمائي، انطلاقاً من دوره في تحقيق التكامل، بوصفه محركاً للشراكات القطرية مع القطاع الخاص على نطاق المنظومة، التي تهدف إلى توسيع نطاق استخدام الأدوات المالية. ويحشد الصندوق خبراته مع البرنامج الإنمائي في مجال التمويل الرقمي والتمويل البلدي واللامركزية المالية.

٣٠ - وأوضح مدير مكتب التقييم المستقل التابع للبرنامج الإنمائي أن التقييمات المستقلة واللامركزية تسترشد ببعضها البعض. وذكر أن التقييمات المستقلة تستند إلى العمل الجاري على المستوى القطري (العمل اللامركزي وغيره من الأعمال)، في حين تتسم التقييمات المستقلة بالاستقلالية ويتم تقديمها إلى المجلس. ويتمثل أحد الاعتبارات الرئيسية للتقييمات اللامركزية في التعلم؛ وتتسم معظم تقييمات البرنامج الإنمائي باللامركزية. وسُعرض على مجلس الإدارة في دورته السنوية لعام ٢٠١٩ تقييمات الجودة التي يجريها مكتب التقييم المستقل للتقييمات اللامركزية، والتي يندرج إجراؤها في إطار أدواره الرئيسية. وفي حزيران/يونيه ٢٠٢٠، سيقدم مكتب التقييم المستقل تقييمه المتعلقين بإدارة الكوارث والمخاطر والخطة الإقليمية لللاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ فيما يتعلق باللاجئين السوريين. ووافق المجلس على حافظة من التقييمات في خطته للسنوات الأربع التي تشمل البيئة وتغير المناخ.

٣١ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بتقييم الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي من أجل الحد من الفقر في أقل البلدان نمواً (DP/2019/4) والمذكرة المرفقة به التي أعدتها الإدارة.

تقرير مكتب التقييم المستقل عن الدعم الذي يقدمه لتنمية قدرات التقييم

٣٢ - لم تكن هناك أي مداخلات من جانب أعضاء المجلس بشأن التقرير.

٣٣ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بتقرير مكتب التقييم المستقل عن الدعم الذي يقدمه لتنمية قدرات التقييم (DP/2019/6).

ثالثاً - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

٣٤ - قامت مديرة المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع للبرنامج الإنمائي بعرض هذا البند نيابة عن المدير المعاون بالبرنامج، وقدمت لمحات عامة عن البرامج القطرية وتمديدات البرامج القطرية المزمع إقرارها. وقدم مدير المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ ومديرتا المكتبين الإقليميين لأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عرضاً وتفصيلاً للبرامج القطرية التالية في كل من المناطق الثلاث: كمبوديا (آسيا والمحيط الهادئ)، وبوروندي وتوغو والنيجر (أفريقيا)، وإكوادور وشيلي (أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي).

٣٥ - ووفقاً لقرار المجلس التنفيذي ٧/٢٠١٤، استعرض المجلس التنفيذي وثائق البرامج القطرية للدول التالي ذكرها، ووافق عليها: إكوادور (DP/DCP/ECU/3)، وبوروندي (DP/DCP/BDI/4) و (DP/DCP/NER/3). وتوغو (DP/DCP/TGO/3)، وشميلي (DP/DCP/CHL/4)، وكمبوديا (DP/DCP/KHM/4)، والنيجر (DP/DCP/NER/3).

٣٦ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بطلب التمديد الأول لسنة واحدة للبرنامج القطري للبوسنة والمهرسك، ووافق على طلي التمديد الثاني لمدة سنة واحدة للبرنامجين القطريين لكل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا، على النحو الوارد في الوثيقة DP/2019/3.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان بيان المديرية التنفيذية

٣٧ - شددت المديرية التنفيذية في بيانها (المتاح على موقع المجلس التنفيذي للصندوق) أن عام ٢٠١٩ الذي يصادف الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية والذكرى السنوية الخمسين لإنشاء صندوق الأمم المتحدة للسكان هو وقت مناسب للتقييم والتفكير ولتجديد الالتزام والشراكات. وأكدت أن الصندوق ملتزم بإعادة تنشيط وتوسيع نطاق الحركة العالمية من أجل إتاحة الحقوق والخيارات للجميع، وهو أمر ضروري لتحقيق النتائج التحويلية الثلاث والوفاء بوعده المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وخطة عام ٢٠٣٠. ووجهت الانتباه إلى الاستعراضات الإقليمية التي يجريها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والتي ستسهم في الاستعراض الكامل لبرنامج عمل لجنة السكان والتنمية، وكذلك إصدار تقرير حالة سكان العالم لعام ٢٠١٩. وسلط الضوء على مؤتمر قمة نيروبي في الذكرى الـ ٢٥ للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩: تسريع الوفاء بالوعد، وعلى مسيرة النشاط الشباب التي ستحمل فيها شعلةً انطلاقاً من القاهرة وصولاً إلى نيروبي بهدف نشر الوعي.

٣٨ - وفيما يتعلق بعملية إصلاح الأمم المتحدة، أشارت إلى أن الصندوق يمضي قدماً في إحداث التغيير على المستوى الداخلي من أجل بناء الثقافة والنظم والمهارات التنظيمية للوفاء بخطة عام ٢٠٣٠ بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويشمل ذلك وضع رؤية جديدة للشؤون الحكومية الدولية والشؤون المشتركة بين الوكالات، واستحداث مكتب للشؤون الإنسانية، وإعادة مواءمة المهام العالمية والإقليمية ودون الإقليمية. ومن الناحية البرنامجية، تُمَثَّل النتائج التحويلية الثلاث التي يتوخاها الصندوق عوامل مسرّعة لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠، ويعمل الصندوق على تكثيف استثماراته في الشراكات لتوسيع نطاق البرامج والنتائج مع باقي المنظومة. وذكرت أن الصندوق يتعاون مع الجهات الشريكة في مجال تعزيز النظم الصحية، حيث يعمل على إدماج التغطية الصحية للجميع في مجموعة شاملة من خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، وكفالة أن تكون خدمات الصحة الجنسية والإنجابية جزءاً لا يتجزأ من الرعاية الصحية الأولية، وإنهاء جميع أشكال العنف ضد المرأة من خلال 'مبادرة تسليط الضوء'. وأشارت إلى أن الصندوق يشارك في تنسيق عمليتي إصلاح مهمتين، وهما: الفريق المعني بنتائج التمويل الاستراتيجي، والفريق المعني بإعادة تصميم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والفريق المعني بنتائج التنمية المستدامة.

٣٩ - وأضافت قائلة إن إحدى الأولويات القصوى للصندوق تتمثل في العمل الذي يضطلع به بالتنسيق مع شركاء الأمم المتحدة من أجل إنهاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي من خلال مكتب المنسقة الخاصة، والمدافعة عن حقوق الضحايا، ولجنة التوجيه المشتركة بين الوكالات. وعلى

المستوى الداخلي، قام الصندوق بتعزيز هيكله لمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين على الصعيدين القطري والإقليمي، واستحدث إجراءات أكثر صرامة لتحقيق المساءلة الإدارية. وسيقدم الصندوق خلال الدورة التقييم الأول من نوعه للدعم الذي يقدمه في مجال العنف الجنساني. ويواصل الصندوق إيلاء الأولوية للابتكار من أجل إنشاء الحلول القائمة على البيانات والمستدامة والمفتوحة وتوسيع نطاقها من أجل إحداث التغيير التحولي، بسبل منها على سبيل المثال منصة البيانات المتعلقة بالسكان. وفي عام ٢٠١٨، أبرم الصندوق نحو ٦٠ شراكة جديدة، بما في ذلك مع القطاع الخاص، ليصل مجموع شراكاته إلى ١٨٤. وترتبط هذه الشراكات بالتمويل، بما يشمل المساهمات الفردية؛ وقد تلقى الصندوق في عام ٢٠١٨ تمويلًا أعلى بكثير من التمويل المستهدف للموارد الأساسية وغير الأساسية. ومع ذلك، أشارت المديرية التنفيذية إلى انخفاض عدد الجهات الحكومية المانحة ووجهت نداءً لزيادة هذا العدد في عام ٢٠١٩.

٤٠ - وتابعت قائلة إن العمل الإنساني الذي يضطلع به الصندوق يكتسي أهمية أساسية للوفاء بولايته، وقد بلغ عدد المستفيدين من عمل الصندوق وشركائه في عام ٢٠١٨ ما يقدر بنحو ١٨ مليون شخص في أكثر من ٥٥ بلدًا. ويتوقع الصندوق أن تكون الاحتياجات مماثلة في عام ٢٠١٩، حيث يهدف إلى توفير الخدمات والإمدادات والمعلومات والتدخلات المنقذة للحياة المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية إلى ملايين النساء والفتيات والشباب في حالات الأزمات من أجل منع العنف الجنساني والاستجابة لاحتياجات الناجين والناجيات منه، على أساس نهج قائم على حقوق الإنسان. ويواصل الصندوق تعزيز قدرته على توفير الاستجابة السريعة في حالات الطوارئ، وقد وسع نطاق فريقه الجوال وعزز آلية الطوارئ لديه، فضلًا عن تعزيز الدعم المقدم للموظفين والموظفات العاملين والعاملات في مراكز العمل الشديدة الخطورة.

٤١ - وأعرب أعضاء المجلس عن مواصلة دعمهم القوي لولاية الصندوق، ورحبوا بمشاركته النشطة في عملية إصلاح الأمم المتحدة وما يضطلع به من أنشطة في مجال المواءمة ذات الصلة بين الموارد والأولويات. ورحبوا بقيادة الصندوق ومشاركته في الفريق المعني بنتائج التمويل الاستراتيجي، والفريق المعني بإعادة تصميم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والفريق المعني بنتائج التنمية المستدامة. وشددوا على الأهمية التي تكتسبها ولاية الصندوق في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ والأهداف، وطلبوا الحصول على معلومات مستكملة منتظمة عن الكيفية التي سيحقق بها الصندوق نتائج التحويلية الثلاث، والكيفية التي سيدعم بها النظام الجديد للمنسقين المقيمين، والكيفية التي يعمل بها من أجل تحسين الاتساق على نطاق المنظومة. والتمسوا تفاصيل بشأن ما أُبلغ عنه من منافسة قائمة بين منظمات الأمم المتحدة الإنمائية المشار إليها في سياسة التقييم المنقحة. ودعوا الصندوق إلى العمل عن كثب مع البلدان المستفيدة للنهوض بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك الجهود الرامية إلى إعادة تصميم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وتعزيز التقييمات القطرية الموحدة، وتعزيز قدرة نظام المنسقين المقيمين.

٤٢ - ورحبت الوفود بالوضع المالي الجيد للصندوق، على الرغم من استمرار التحديات التمويلية، وشجعتها على مواصلة توسيع قاعدة مانحيه والسعي إلى اتباع نهج وشراكات تمويلية ابتكارية، بما في ذلك مع الجهات المانحة غير التقليدية والقطاع الخاص. وأعربت عن ارتياحها إزاء بدء تلقي التمويل من البلدان المستفيدة وحدوث زيادة فيه. ورحبت بالنتائج الخالية من التحفظات التي خلصت إليها المراجعة والنهج الذي تتبعه الإدارة، بما في ذلك الإدارة القائمة على المراجعة، وذلك استنادًا إلى توصيات مجلس مراجعة

الحسابات. وشجعت الوفود البلدان على التقيد بالتزاماتها التمويلية وكفالة تقديم المساهمات المتعددة السنوات والتي يمكن التنبؤ بها للموارد الأساسية. ودعت البلدان التي تستطيع زيادة مساهماتها في الموارد الأساسية إلى القيام بذلك. وطلبت تفاصيل بشأن الكيفية التي سيواصل بها الصندوق تركيزه على التنفيذ العملي لخطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وما يمكن أن تقوم به الدول الأعضاء لتحسين حالة التمويل. وتمتست معلومات عن الكيفية التي يخطط بها الصندوق لمؤتمر قمة نيروبي في الذكرى الـ ٢٥ للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية: تسريع الوفاء بالوعد، والكيفية التي يمكن بها للدول الأعضاء المساهمة فيه.

٤٣ - وشددت مجموعة من الوفود على أهمية تولي مقاليد الأمور وتحديد الأولويات على الصعيد الوطني. وشددت على الدور المهم الذي يضطلع به الصندوق من خلال الأهداف التحويلية الثلاثة في أقل البلدان نمواً وأفريقيا، ورحبت باستثمارات الصندوق في التعليم والعائد الديمغرافي والبرامج التي تركز على الشباب. وشجعت الصندوق على مواصلة دعم خطة عمل مابوتو لتقديم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والخدمات المتعلقة بالحقوق الإنجابية في أقل البلدان نمواً وأفريقيا. ورحبت مجموعة أخرى من الدول الجزرية الصغيرة النامية بالأعمال التي يضطلع بها الصندوق في منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية لمعالجة المسائل المتعلقة بالإنصاف بين الجنسين والشابات والشباب والعنف الجنساني. وشددت على ضرورة قيام الصندوق بتخصيص موارد تمويلية كافية ويمكن التنبؤ بها للمنطقة دون الإقليمية ومواصلة تعزيز منصته الإقليمية، بسبل منها استعراض عمل المكاتب المتعددة الأقطار، وربطها بالخبرات التقنية وأفضل الممارسات، وذلك وفقاً لمبادئ مسار ساموا. ورحبت بجهود الصندوق الرامية إلى تبسيط أعماله وهيكله حافظاته لتفادي الازدواجية. وشددت الوفود على أهمية الإنجازات التي حققتها الصندوق في مجال الاستفادة من التعاون بين بلدان الجنوب بوصفه وسيلة لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتحقيق الأهداف.

٤٤ - وأكد أعضاء المجلس على أهمية عمل الصندوق في مجال الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية والتمسك بنهج قائم على الحقوق و مبدأ إتاحة "الخيارات للجميع" في جميع المجالات وعلى جميع المستويات، من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهو أمر بالغ الأهمية لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ والأهداف وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأعربوا عن دعمهم القوي للعمل المتواصل الذي يضطلع به الصندوق في السياقات الإنسانية وحالات الأزمات، حيث يعمل على توفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية ومنع ومكافحة كل من العنف والانتهاك والتحرش الجنساني. ورحبوا بالجهود المبذولة للقضاء على الأعراف الاجتماعية التي تسهم في إدامة العنف الجنساني والانتقاسات التي تحول دون حصول النساء والفتيات على حقوق الإنسان الواجبة لهن. وأكدوا من جديد أن الحق في التنمية هو حق عالمي وغير قابل للتصرف ويكتسي أهمية محورية لتطبيق النهج القائم على حقوق الإنسان. وشددوا على أهمية اتباع نهج 'شامل' في معالجة مسائل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والعنف الجنساني بغية الوصول إلى الفئات الأكثر ضعفاً وإشراك جميع الجهات صاحبة المصلحة والجهات الشريكة، بما في ذلك الرجال والفتيان. وأعربوا عن دعمهم القوي للتغطية الصحية الشاملة والدور الرئيسي الذي يتعين على الصندوق الاضطلاع به.

٤٥ - ورحب أعضاء المجلس بالعمل الذي يضطلع به الصندوق فيما يتعلق بجمع البيانات وتحليلها في مجالات ديناميات السكان والعائد الديمغرافي والدعوة من أجل الشباب. وشجعوا على مواصلة الاستثمار والمشاركة في جمع المعلومات والبيانات والابتكار بوصف ذلك جزءاً من جهود الدعوة وبغية توجيه تصميم

البرامج والسياسات. ودعوا الصندوق إلى مراعاة الاتجاهات الديمغرافية الخاصة بكل بلد، بما في ذلك الشيخوخة، وانخفاض معدلات الخصوبة، والسلوك التناسلي للأسرة، وذلك عند تقديم الدعم للبلدان في مجال تصميم البرامج، وانطلاقاً من دور الصندوق عموماً كوديع ورائد فكري في تلك المجالات.

٤٦ - ورداً على ذلك، قالت المديرية التنفيذية إن التعليقات التي أدلت بها الوفود تساعد الصندوق على صقل برامجه ومواجهة تحديات التنمية. وذكرت أن الصندوق يدعم بنشاط عملية إصلاح الأمم المتحدة والاتساق على نطاق المنظومة، ولا ينخرط إلا في منافسة تحفز على الابتكار، من قبيل 'مبادرة تسليط الضوء'. وبفضل ما شهدته عام ٢٠١٨ من زيادة في الموارد الكافية والتي يمكن التنبؤ بها، تمكن الصندوق من التخطيط بشكل أفضل والعمل على نحو يتسم بمزيد من الاستباقية والاستجابة. وتمكن الصندوق عن طريق تركيزه على الخصائص الديمغرافية، استناداً إلى بيانات التعداد وبيانات الدراسات الاستقصائية الصحية المطبقة، من معالجة قضايا الشباب في أفريقيا وغيرها من القضايا. وسيواصل الاستفادة من الإنجازات المحققة من أجل تحديد مجالات المساعدة في المستقبل وتوجيه نهج الوقت المناسب. وتمثل خطة عمل مابوتو أولوية بالنسبة للصندوق لأنها تركز على المرأة من منظور شامل للأسرة. ويسعى الصندوق إلى تهيئة بيئة "سلام" في حالات الأزمات وداخل الأسر من أجل حماية النساء والفتيات من العنف، والعمل مع المجتمعات المحلية والفتيات الشابة. وأكدت أن الضغط على جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إنما يحفز الصندوق على دفع عجلة التنفيذ العملي لخطة الاستراتيجية وبناء القدرة على الصمود على المستوى القطري من خلال تعزيز القدرات. ويعمل الصندوق أيضاً على تكثيف تعاونه في مجال الإعاقة. وفي الختام، أبرزت أن 'الاستعراض الكامل' يغطي كلاً من برنامج عمل المؤتمر والأهداف.

٤٧ - وقال مدير شعبة البرامج بالصندوق إن الطابع التحولي لخطة عام ٢٠٣٠ يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة. ويعمل الصندوق على تحديد ما ورد في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية من عوامل تسريع من شأنها توجيه العمل، واستكشاف سبل تمويل تلك العوامل على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري. وذكر أن إحداث التغيير اللازم لدفع عجلة خطة عام ٢٠٣٠ يبدأ بمعالجة مسألة الصحة الإنجابية للنساء والفتيات. ويعمل الصندوق من خلال الشراكات الأكاديمية والحكومات الوطنية لتحديد مجالات الأولوية، وسيكفل تناول مسألة الصحة والحقوق الإنجابية للنساء والفتيات بشكل بارز في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية المعاد تصميمها. وسيتم ذلك عن طريق التعاون مع الشركاء ومن خلال المبادرات بين بلدان الجنوب للدفع بعجلة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي يقوم على تبادل المعارف الابتكارية وتبادل الأفكار. ومن الأهمية بمكان تغيير الخطاب الذي يتم من خلاله تناول الصحة الإنجابية للنساء والفتيات ووضعها إلى جانب الأهداف التحويلية الثلاثة في صلب الاهتمام، وذلك من أجل كفالة تحقيق النجاح. وأشار إلى أن كل ما يقدم من تمويل إلى الصندوق يخدم هذا الغرض الوحيد.

٤٨ - وأبرزت نائبة المدير التنفيذي (لشؤون الإدارة) أن الصندوق ملتزم بزيادة فعاليته وكفاءته من الناحية المؤسسية والبرنامجية والتشغيلية. وقد عمل الصندوق مع المجلس منذ عام ٢٠١٦ على بلورة التغيير الداخلي تحقياً لهذه الغاية. ويسهم التحول الداخلي في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تغيير طريقة عمل الصندوق، ويواصل الصندوق الاستعانة بمنظمات الأمم المتحدة لتوفير الخدمات. وأشارت إلى أن الصندوق يتشاطر مع منظمات الأمم المتحدة نحو ٧٠ في المائة من مكاتبه القطرية، ويواصل التماس الخدمات المشتركة. وذكرت أن الصندوق مشارك نشط في الفريق التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المعنى بالابتكار في مجال الأعمال الذي يركز في جملة أمور على خدمات المكتب الخلفي الاعتيادية.

٤٩ - وأبرز نائب المدير التنفيذي (لشؤون البرنامج) أن الاستعراضات الإقليمية الخمسة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية حققت نجاحاً فيما يتعلق بتعاون الصندوق مع الدول الأعضاء وتعزيز القدرات الوطنية على إجراء الاستعراضات القطرية. ويتعاون الصندوق مع منظمات المجتمع المدني والفئات الشبابية في إجراء عملية الاستعراض. وتنطوي الاستعراضات على استكشاف أوجه النجاح والثغرات والقضايا الناشئة، التي تسترشد بها التقارير الإقليمية والتقرير النهائي للأمين العام الذي سيُقدّم إلى الاجتماع الثاني والخمسين للجنة السكان والتنمية.

رابعاً - التقييم

٥٠ - عرض مدير مكتب التقييم المستقل النتائج الرئيسية لسياسة التقييم المنقحة (DP/FPA/2019/1)، فضلاً عن تقييم الدعم الذي يقدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجالات منع العنف الجنساني والممارسات الضارة والتصدي لها والقضاء عليها، للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧ (DP/FPA/2019/CRP.1). وبدورها، قدمت نائبة المدير التنفيذية للصندوق (لشؤون الإدارية) رد الإدارة على التعليقات (DP/FPA/2019/CRP.2).

سياسة التقييم المنقحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان

٥١ - رحب أعضاء المجلس بسياسة التقييم المنقحة، والشفافية في العملية التشاورية والأعمال التحضيرية التي يضطلع بها مكتب التقييم، والتي تتسق مع سياسات التقييم في منظمات الأمم المتحدة. وشجعت الوفود الصندوق على استخدام السياسة المنقحة لدعم بناء القدرات الوطنية من أجل التقييم ولتستترشد بها في وضع البرامج القطرية المستقبلية. وأقرت بالمعايير الواردة في سياسة التقييم المنقحة، بما في ذلك المؤشرات العالمية للمصداقية والحياد والأخلاقيات والشفافية والكفاءة المهنية. ويمكن لأفضل الممارسات في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التقييم أن تعود بالفائدة على عمل الصندوق في هذا المجال. وطلبت الوفود توضيحات عن المدى الذي قد يؤدي به انخفاض التمويل الأساسي إلى تعريض ممارسة التقييم للخطر. ولاحظت أنه ينبغي لسياسة التقييم المنقحة أن تعالج بشكل أكمل الجوانب الجنسانية وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان. وطلبت الوفود توضيح الفرق بين التقييمات المشتركة والتقييمات على نطاق المنظومة، وما إذا كان صندوق الأمم المتحدة للسكان يتعاون مع منظمة الصحة العالمية بشأن التقييمات على نطاق المنظومة.

٥٢ - وشددت مجموعة من الوفود على أهمية تخصيص الموارد الكافية لوظيفة التقييم، ورحبت باقتراح تعزيز التمويل من أجل الحفاظ على قوة وظيفة التقييم. وأعربت الوفود عن أملها بأن يقدم الصندوق تقارير دورية عن التدابير المتعلقة بتخصيص الموارد والميزنة لتحسين القدرة على إجراء التقييمات ونشرها. وطلبت أن تتضمن تقارير التقييم في المستقبل تحليلاً لكيفية تأثير انخفاض التمويل الأساسي على قدرته على إجراء تقييمات عالية الجودة. ورحبت بزيادة التركيز على التقييمات المشتركة والتنسيق مع منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، ويكون تقييم الفصل المشترك يشكل جزءاً من سياسة التقييم المنقحة. ورحبت بالتركيز على بناء القدرات الوطنية للتقييم لدعم السياسات العامة في البلدان المستفيدة من البرامج.

٥٣ - وردا على ذلك، أكد مدير مكتب التقييم المستقل أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يمتلك الموارد لإجراء تقييمات عالية الجودة، ورحب بإنشاء مجموعة من الموارد لتحديد المجالات التي يمكن فيها تعزيز التقييم. وفي هذا الصدد، فإن سياسة التقييم المنقحة تهدف إلى حماية تمويل التقييمات اللامركزية. وسيواصل مكتب التقييم تقديم تقرير سنوي عن مخصصات الصندوق للتقييم، كجزء من الإبلاغ وفقا لمؤشرات التقييم الرئيسية. وكدليل على التزام الصندوق بالإصلاح، أُجري ما يقرب من ٥٠ في المائة من التقييمات المركزية بصورة مشتركة أو على نطاق المنظومة، بالإضافة إلى أعمال التقييم المشتركة المتعلقة بالفصل المشترك. والصندوق ملتزم بالعمل مع منظمات الأمم المتحدة والجهات الأخرى لتعزيز قدرات التقييم الوطنية، بناء على طلب من الحكومات الوطنية ومن خلال المبادرات فيما بين بلدان الجنوب. وتختلف التقييمات المشتركة عن التقييمات على نطاق المنظومة حيث أنها تركز على كيفية أداء عدد قليل من منظمات الأمم المتحدة في برنامج معين، بينما تشمل التقييمات على نطاق المنظومة أداء المنظومة ككل في مجال أوسع بكثير، مثل إيصال المساعدات الإنسانية.

٥٤ - وقال نائب المدير التنفيذية (لشؤون البرامج) إن صندوق الأمم المتحدة للسكان يعمل بصورة مشتركة على تقييم الفصل المشترك مع منظمات الأمم المتحدة المعنية، ووضع هيكل على الصعيدين العالمي والإقليمي لتحديد معجلات البرامج. ويسعى الصندوق أولاً إلى الاستفادة من تمويله وخبراته في وضع المؤشرات مع استكشاف أفكار مبتكرة للتنفيذ. ويهدف الصندوق إلى بناء إدارة قائمة على النتائج والقدرة على الرصد والتقييم في البرامج القطرية طوال فترة البرمجة التي تركز على تعزيز القدرات الوطنية. وفيما يتعلق بمسألة إنشاء نطاق أوسع لتمويل التقييم السنوي، يسعى الصندوق أولاً إلى استخدام التكاليف المستردة لتمويل التقييم، على الرغم من أنه منفتح على فكرة فرض رسم لتمويل التقييم.

٥٥ - واعتمد المجلس التنفيذي القرار ١/٢٠١٩ بشأن سياسة التقييم المنقحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

تقييم الدعم الذي يقدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجالات منع العنف الجنساني والممارسات الضارة والتصدي لها والقضاء عليها

٥٦ - رحب أعضاء المجلس بشدة بتركيز التقييم على العنف الجنساني كوسيلة لتحسين برمجة الصندوق ومساعدته في الأوضاع الإنمائية والإنسانية. ورحبوا بعمل الصندوق في مكافحة العنف الجنساني من منظور الصحة والوقاية، بما في ذلك تناول ممارسات مثل تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث. ورحبوا بعمل الصندوق المتعلق بالبيانات وتحليل الاتجاهات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والعنف الجنساني والممارسات الضارة، وأقروا بدوره في التصدي للتغيير الاجتماعي والسلوكي من خلال النهج الحساسة ثقافياً بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة، بما يشمل الحكومة. وشمل ذلك دوره في رفع وعي القيادة السياسية على المستوى القطري. وأعربوا عن تقديرهم للجهود الرامية إلى التصدي للأعراف الثقافية كجزء من نهج شامل ومعزز يشمل الفئات المهمشة والرجال والفتيان. وأقروا بالقصور في الموارد ورحبوا بجهود الصندوق لضمان تخصيص الموارد الكافية لأنشطته المتعلقة بالعنف الجنساني.

٥٧ - وطلبت الوفود توضيحات بشأن الصعوبات المبلغ عنها المتعلقة بالتنسيق بين الوكالات على الصعيد القطري والجهود التي تبذلها الحكومة من أجل معالجة المنافسة بين الوكالات، ورحبت بفكرة عقد اتفاقات بشأن الحوكمة على الصعيد العالمي للتخفيف من حدة المنافسة. وشجعت تبادل الخبرات على

الصعيد القطري والاستفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال مكافحة العنف الجنساني. وأشارت إلى وجوب التصدي للعنف الجنساني في جميع المجالات على نطاق المنظمة، بما في ذلك في السياقات الإنسانية أثناء تقديم الخدمات المتصلة بالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية من خلال الأخذ بنهج قائم على حقوق الإنسان. وشددت على أهمية الاحتفاظ بأخصائيين في القضايا الجنسانية واستخدام نهج شامل إزاء العنف الجنساني. وسلطت الضوء على الحاجة إلى وضع تعريف مشترك لمفهوم العنف الجنساني يكون مفهوما لجميع الشركاء. واقترحت استخدام مكتب المنسق المقيم وإعادة تصميم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لقيادة برامج مكافحة العنف الجنساني وكفالة المساواة بين الجنسين على نطاق المنظومة، وربط الجهود الرامية إلى منع الغش بالعنف الجنساني في مكان العمل من خلال نظام المنسق المقيم.

٥٨ - وردا على ذلك، قال مدير مكتب التقييم إن المكتب تعاون مع مكاتب التقييم التابعة لمنظمات الأمم المتحدة في إطار فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم للدعوة لامتنال تقييمات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إلى أطر التقييم المعياري، في إطار خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وقواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم على السواء.

٥٩ - وأبرز نائب المدير التنفيذية (لشؤون البرامج) عمل الصندوق في مجال مبادرة تسليط الضوء مع منظمات الأمم المتحدة في التصدي للعنف الجنساني، بما في ذلك تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث، كجزء من أهدافه التحويلية الثلاثة. واتبع الصندوق نهجا وقائيا في مكافحة العنف الجنساني، والتصدي للمعايير الاجتماعية والثقافية على صعيد المجتمع المحلي، وإجراء تحليل للبيانات. ورحب الصندوق بالاقتراح الداعي إلى تنسيق العمل المشترك بين الوكالات بشأن العنف الجنساني من خلال نظام المنسق المقيم وفي مكان العمل. وفيما يتعلق بمكافحة الاحتيال ومنعه، فإن جهود الصندوق الرامية إلى تهيئة بيئة عمل خالية من الخوف من خلال تحسين القيادة والثقافة، بسبل منها إجراء عمليات مراجعة منتظمة، ساعدت على التصدي للعنف الجنساني والتحرش الجنسي في مكان العمل.

٦٠ - وأوضح مدير شعبة البرامج بالصندوق أن عملية إعادة تصميم إطار المساعدة الإنمائية لم تكتمل بعد نظرا إلى سعي الفريق العامل لضمان اشتماله على تفاصيل كافية تستخدم في البرمجة والمساءلة. وبالمثل، لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت الوثيقة الاستراتيجية على نطاق المنظومة ستركز على الجانب التنفيذي وما إذا ستكون مرتبطة بأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من خلال بيانات ومؤشرات النتائج. وعلاوة على ذلك، وبسبب عدم تحديد الفجوة بين التنمية والعمل الإنساني فيما يتعلق بأنشطة العنف الجنساني، ستركز أنشطة الرصد والإبلاغ على برامج الصندوق المتعلقة بالعنف الجنساني على الأنشطة الإنمائية حصرا، بما في ذلك من خلال نظام المنسق المقيم. وفي هذا السياق، ركز الصندوق على الأنشطة المنسقة المشتركة بين الوكالات والشاملة للشراكات المستندة إلى الفصل المشترك ومبادرة تسليط الضوء؛ ولكل منهما أطر للإبلاغ والمساءلة. وركزت جميع أعمال الصندوق على المسائل الجنسانية، ولكن كان لا بد من أن تتغير مواصفات خبراء الشؤون الجنسانية لمعالجة الديناميات المتغيرة للتحديات المرتبطة بالمسائل الجنسانية. وكان على الصندوق أن يواصل تقييم التحديات الجنسانية المتغيرة وتحديد كيفية التصدي لها. ويمكن لإطار المساعدة الإنمائية المعاد تصميمه تحديد خطوط واضحة للمسؤولية والتمويل، وهو موضوع لمناقشات تمويل التنمية.

٦١ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بتقييم الدعم الذي يقدمه الصندوق في مجالات منع العنف الجنساني والممارسات الضارة والتصدي لها والقضاء عليها، للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧ (DP/FPA/2019/CRP.1).

خامسا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

٦٢ - قدم نائب المدير التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (لشؤون البرامج) لمحة عامة عن البرنامجين القطريين لكمبوديا والنيجر، فضلا عن التمديد الثاني للبرنامج القطري لجنوب أفريقيا. وبدورهم، قدم المديرين الإقليميون لآسيا والمحيط الهادئ، وغرب ووسط أفريقيا، وشرق وجنوب أفريقيا تفاصيل من منظور إقليمي.

٦٣ - واستعرض المجلس التنفيذي، وفقا لقراره ٧/٢٠١٤، وثائق البرامج القطرية لكمبوديا (DP/FPA/CPD/KHM/6) والنيجر (DP/FPA/CPD/NER/9) واعتمدها. ووافق المجلس أيضا على التمديد الثاني لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لجنوب أفريقيا (DP/FPA/2018/11).

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

سادسا - بيان المديرية التنفيذية

٦٤ - عرضت المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في بيانها آخر المستجدات المتعلقة بتنفيذ الخطة الاستراتيجية الخاصة بالمنظمة، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وسلطت الضوء على مجالات التركيز الرئيسية لعام ٢٠١٩. وشددت على الدعم الذي يقدمه المكتب لإصلاح الأمم المتحدة والاستعداد لتقاسم خبراته في الدفع قدما بجهود الإصلاح. بيد أن الأموال اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة تفوق بكثير ما يمكن أن تسهم به الأمم المتحدة. وأضافت أنه ينبغي للأمم المتحدة إيجاد سبل لتحفيز المساعدة الإنمائية الرسمية، بالتعاون مع جهات أخرى، لإطلاق مصادر أكبر لتمويل المستدام من القطاعين العام والخاص. ويقوم المكتب، من خلال مبادرته للاستثمارات ذات الأثر الاجتماعي، بحشد الاستثمارات الواسعة النطاق في البنى التحتية المستدامة التي تحتاجها الاقتصادات النامية. وقد أتاحت الاستثمارات ذات الأثر الاجتماعي الفرص للمستثمرين الواعين اجتماعيا فرص توليد عائدات مالية مع ضمان أن يكون لإسهاماتهم أثر اجتماعي وبيئي واقتصادي إيجابي. ويستند دور المكتب إلى عقود من الخبرة التشغيلية في البيئات الصعبة والاستعداد للاستثمار والالتزام بإزالة مخاطر المشاريع ليشترك فيها القطاع الخاص بسهولة أكبر. وتساعد هذه الجهود بالتعجيل بتحقيق الأهداف وتشجيع التعلم من القطاع الخاص من خلال إتاحة التكنولوجيات والدراية الفنية. ويرعى المكتب البنية التحتية المراعية للاعتبارات الجنسانية لتعزيز المساواة بين الجنسين وإنهاء الممارسات التمييزية المتصلة بالبنى التحتية.

٦٥ - وعلى صعيد الصلة بين العمل الإنساني والتنمية، اكتسب المكتب سمعة طيبة لتصديه بسرعة ومرونة للأزمات من خلال إعادة الإمداد بالكهرباء بسرعة في المرافق الصحية ومرافق المياه والصرف الصحي في غزة على سبيل المثال، أو المساعدة في إيصال المواد الغذائية والوقود والإمدادات في اليمن من خلال آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش. كما أن قيام المكتب بالنشر السريع للتكنولوجيات الجديدة وأوجه الكفاءة في المشاريع ساعد على إدماج الذكاء الاصطناعي في الاستجابات الإنسانية في أفغانستان

وإنشاء مراكز اتصال في العراق لمساعدة السكان المشردين بكفاءة أكبر. وأدى تجديد نظم تكنولوجيا المعلومات في المكتب إلى توفير في ساعات العمل، كما أدت أتمتة العمليات إلى تخفيض الوقت المستغرق في المشتريات. ويقوم المكتب بدور رئيسي في مساعدة الحكومات على مكافحة الفساد والبيروقراطية وانعدام الكفاءة من خلال عمليات الشراء العامة، وقد منح المعيار الذهبي في مجال الشراء المستدام لعدة سنوات. وفي عام ٢٠١٨، أطلق المكتب مبادرتين رئيسيتين لإعطاء الأولوية للمساواة بين الجنسين على المستوى المؤسسي وفي المشروعات، وسيقدم تقريراً بهذا الشأن إلى المجلس في دورته السنوية لعام ٢٠١٩.

٦٦ - وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم القوي لعمل المكتب في البلدان النامية وفي دعم عمل منظمات الأمم المتحدة. وشددوا على الدور المركزي للمكتب في إصلاح الأمم المتحدة وإعادة تنظيم نظام المنسقين المقيمين، مع التركيز على زيادة الكفاءة والفعالية لتحقيق النتائج وتوفير الخدمات المشتركة. وأعربوا عن أملهم في أن يضطلع المكتب بدور متزايد في إطار الأفرقة القطرية وتصميم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وتنفيذه. ويمثل الابتكار والتمويل الابتكاري أمرين أساسيين، ومجالين ينبغي للمكتب أن يواصل أداء دور مركزي فيهما، بما في ذلك من خلال الشراكات المبتكرة. ورحبوا بنموذج أعمال المكتب الفريد المتمتع بالاكفاءة الذاتي، وهو نموذج يمكن أن تتخذي به منظمات الأمم المتحدة الأخرى. وينبغي للمكتب أن يجعل إعادة الاستثمار أولوية رئيسية دون السعي إلى تحقيق أقصى قدر من الأرباح. ودعوا المكتب إلى مواصلة التعاون مع منظومة الأمم المتحدة، مع تفادي المنافسة والازدواجية.

٦٧ - وشجعت الوفود المكتب على تصميم نهج مخصصة وقائمة على الطلب وفعالة من حيث التكلفة لتلبية احتياجات البلدان المستفيدة من البرامج، بحيث تكون الاستدامة بمثابة الدافع للأولويات التشغيلية، التي تركز على الإدارة المستدامة للمشروعات والبنية التحتية والمشتريات. وهذا النهج وثيق الصلة بعمل المكتب في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، تمسحياً مع مبادئ مسار ساموا، وكذلك في البلدان المتوسطة الدخل. وأبرزت وفود أخرى الدعم الذي يقدمه المكتب إلى القطاع العام من أجل تعزيز القدرات الوطنية، وتحسين الإدارة العامة، وخلق قدرات إنتاجية والاستجابة السريعة للتحديات التشغيلية. وساعد دور المكتب في مجال إدارة البنى التحتية في تعزيز الكفاءة الاقتصادية والسلامة وإيجاد فرص العمل المحلية، ونقل الخبرات، والإدماج البيئي والاجتماعي وتوطيد السلامة المالية. ورحبت الوفود بعمله في مجال الاستثمارات ذات الأثر الاجتماعي في أفريقيا، وطلبت معلومات بشأن ما إذا كان يعتزم توسيع نطاق هذا العمل ليشمل مناطق أخرى. وشجعت المكتب على الاستجابة في الوقت المناسب لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات.

٦٨ - ورحبت الوفود بعمل المكتب كصلة وصل بين العمل الإنساني والتنمية وفي توفير حلول السلام والأمن في حالات النزاع. وطلبت تفاصيل عن دور المكتب في منع نشوب النزاعات، بما في ذلك تعاونه مع القطاع الخاص، وكيفية تناول المكتب لمسائل التنمية المستدامة في مخيمات اللاجئين الطويلة الأمد. ورحبت بعمل المكتب المتعلق بالمساواة بين الجنسين، بما في ذلك تعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرامج والمشاريع، وقالت إنها تتطلع إلى وفاء المكتب بمهدفه المتمثل بتحقيق التكافؤ بين الجنسين بحلول نهاية عام ٢٠١٩ وتحقيق المزيد من التعاون مع منظمات الأمم المتحدة في هذا المجال. ورحبت بعمله المتعلق بالهيكلة المراعية للاعتبارات الجنسانية، وطلبت تفاصيل عن الكيفية التي يشجع عليها في التخطيط الإنمائي.

٦٩ - وردا على ذلك، سلطت المديرية التنفيذية الضوء على العمل الذي يضطلع به المكتب لتلبية احتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال نموذج يستفيد من مراكز الابتكار لربط التكنولوجيا بمباشري الأعمال الحرة المحليين الذين يعملون مع الحكومات الوطنية. وقد تمكن المكتب من رفع مستوى الاستثمارات ذات الأثر الاجتماعي إلى الحد الذي دفع القطاع الخاص إلى الإعراب عن اعترامه الاستثمار. ويؤيد المكتب بشكل تام عملية الإصلاح وإنشاء نظام للمنسقين المقيمين يعمل بالنيابة عن منظمات الأمم المتحدة. وقد قدم المكتب مساهماته المطلوبة لنظام المنسقين المقيمين، وساعد بنشاط في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية وبما يتجاوزها، بما يشمل التعاون مع القطاع الخاص. وهو ملتزم بالعمل مع الأفرقة القطرية ووضع أطر المساعدة الإنمائية، كما أنه على أهبة الاستعداد للتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لتحديد طرق للمشاركة بفعالية أكبر في الربط بين العمل الإنساني والتنمية. ويهدف المكتب إلى ضمان عمل المعونة الإنمائية بكفاءة في مساعدة الحكومات على إنفاق الموارد العامة على نحو أفضل والحصول على التمويل من القطاع الخاص. والمكتب على أهبة الاستعداد للعمل مع المنظمات من أجل استكشاف مجالات الخدمات المشتركة وممارسات الشراء والحصول على مصادر جديدة للتمويل والابتكار. ويشكل تقديم الدعم للاستثمارات ذات الأثر الاجتماعي ومراكز الابتكار والمشترىات العامة أمثلة على الدعم الذي يقدمه المكتب إلى البلدان المتوسطة الدخل. وفيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات، يقوم المكتب بعدة أدوار من خلال الاستجابة السريعة وتدابير التخفيف وبوصفه شريكا محايدا في التنفيذ يركز على وضع حلول جديدة.

الجزء المشترك

سابعا - توصيات مجلس مراجعي الحسابات

٧٠ - عرضت مديرة مكتب الخدمات الإدارية بالبرنامج الإنمائي تقرير البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام ٢٠١٧ (DP/2019/7). وعرض نائب المديرية التنفيذية لشؤون البرامج بصندوق الأمم المتحدة للسكان تقرير الصندوق: متابعة تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لعام ٢٠١٧: حالة تنفيذ التوصيات (DP/FPA/2019/2). وقدم المستشار القانوني لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقرير المكتب بشأن حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام ٢٠١٧ (DP/OPS/2019/1).

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٧١ - رحب أعضاء المجلس بالآراء غير المشفوعة بتحفظ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠١٧. وطلبوا توضيحات بشأن ما إذا كانت حقيقة أن معظم توصيات مجلس مراجعي الحسابات تركز على البلدان لعام ٢٠١٧ تعني أنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاستجابة على نحو أكثر انتظاما. أولاً، فيما يتعلق بمخاطر الإدارة المتصلة بالشركاء المنفذين، أشاروا أنه على الرغم من أوجه التحسن، لا تزال تقييمات المخاطر تشكل مصدر قلق، بما في ذلك في إطار النهج المنسق للتحويلات النقدية، ورحبوا بإدراج شروط تتناول الغش في مجال إدارة المخاطر الائتمانية وضوابطها في اتفاقات البرنامج. ثانياً، لاحظوا استمرار انخفاض معدل استرداد الأموال المفقودة بسبب الغش، وشجعوا البرنامج الإنمائي على

معالجة النتائج والتوصيات المتكررة بشأن امتثاله للقواعد والإجراءات التشغيلية القائمة، وحثه على مراجعة إجراءات الاستعراض لتحديد ما إذا كان بإمكان المكاتب المعنية التنسيق في وقت مبكر لتسريع العمليات واسترداد الأموال. وثالثاً، فيما يتعلق بأوجه الضعف المتعلقة بعمليات الشراء الجارية المبلغ عنها، اعترفوا بالتحسينات، وشجعوا البرنامج الإنمائي في الوقت نفسه على مواصلة رقمنة وإدماج الشراء، مع التركيز على المركزية وزيادة مستويات الشفافية والنزاهة والمساءلة. وحث الوفود البرنامج الإنمائي على اتخاذ الخطوات اللازمة لتحسين معدلات إكمال الموظفين للتدريب الإلزامي؛ وطلبت إيضاحات في الدورة السنوية لعام ٢٠١٩ بشأن السبب الذي دفع البرنامج الإنمائي إلى القيام في عام ٢٠١٨ بإدراج نسبة تتجاوز ٥٠ في المائة من نفقاته الفعلية في ميزانيته؛ وشجعت البرنامج الإنمائي على التصدي للنتائج المتكررة بشأن نقاط الضعف في مجال تكنولوجيا المعلومات على الصعيد القطري؛ والتمست تفاصيل عن كيفية معالجة البرنامج الإنمائي للمجالات التي كان فيها رأي مراجعي الحسابات فيها مرضياً جزئياً.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

٧٢ - رحب أعضاء المجلس بالرأي غير المشفوع بالاحتفاظ للصندوق للعام ٢٠١٧ وبوضعه المالي السليم إجمالاً، على الرغم من التحديات التمويلية، وشجعوه على مواصلة توسيع قاعدة مانحيه والسعي إلى اتباع نهج وشراكات تمويلية ابتكارية، بما في ذلك مع الجهات المانحة غير التقليدية والقطاع الخاص. وأعربوا عن سرورهم بالزيادة في التمويل المقدم من البلدان المستفيدة. ورحبوا بالنتائج السليمة التي خلصت إليها المراجعة وبالنهج التي تتبعها الإدارة، بما في ذلك الإدارة القائمة على المراجعة، وذلك استناداً إلى توصيات مجلس مراجعي الحسابات. وشجعت الوفود البلدان على التقيد بالتزاماتها التمويلية وكفالة تقديم مساهمات متعددة السنوات يمكن التنبؤ بها للموارد الأساسية. ودعت البلدان التي تستطيع زيادة مساهماتها في الموارد الأساسية إلى القيام بذلك. وطلبت تفاصيل بشأن الكيفية التي سيواصل بها الصندوق تركيزه على التنفيذ العملي لخطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وما يمكن أن تقوم به الدول الأعضاء لتحسين حالة التمويل. وأقرت الوفود بالمبادرات الرامية إلى التعامل مع الشركاء المنفذين وتعزيز الضوابط التشغيلية، ولكنها اقترحت تعزيز إدارة المخاطر على المستويات القطرية، بما في ذلك في إطار النهج المنسق للتحويلات النقدية. ورحبت بتنفيذ سياسة رسمية للإدارة المركزية للمخاطر وبتائج استعراض الجودة الذي أجراه الفريق العامل المعني بمعالجة المخاطر، واعترفت بالجهود المبذولة لتحسين نضج إدارة المخاطر. ورحبت الوفود أيضاً بالقائمة المرجعية للتقييمات الجزئية وتعزيز قدرة الموظفين على إجراء الفحوصات العشوائية، ولكنها شددت على الحاجة للمتابعة، وتعزيز المنهجية، وكفالة الاستفادة من النتائج في التعلم وصنع القرار. وأنتت على بدء عمليات مراجعة حسابات المخزون في ١٦ بلداً في عام ٢٠١٩ وما يصاحب ذلك من تدريب، وطلبت من الإدارة رصد ومتابعة الموارد. وحثت الصندوق على التقيد بخطة الشراء لكفالة الفعالية في العمليات والشفافية، وعلى تعزيز رصد المخزونات الموزعة لتوفير الضمانات على أنها قد استخدمت على النحو المنشود. وأشارت الوفود إلى أنها تتوقع من الصندوق أن يعالج المسائل المتعلقة بعدم استرداد السلف النقدية وعدم الإذن بها، لأنها تتعلق بالغش والممارسات الفاسدة. وأنتت على الصندوق لما يبذله من جهود ترمي إلى إغلاق التوصيات المتعلقة لمراجعي الحسابات، وشجعت على مواصلة تنفيذ هذه التوصيات. ورحبت بالتحول من عجز إلى فائض في عام ٢٠١٧، ولكنها طلبت وضع خطة عمل ذات أهداف فرعية واضحة لزيادة حصة المساهمات غير المخصصة

وتوسيع قاعدة المانحين، بما في ذلك في إطار الحوار المنظم بشأن التمويل. وشددت على أهمية المتابعة المستمرة وتحليلات الحساسية المتكررة للخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين.

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٧٣ - رحب أعضاء المجلس بالسلامة المالية القوية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وحثوه في نفس الوقت على وضع استراتيجية للاستخدام الفعال للفوائض المتزايدة. ورحبوا بالقائمة المرجعية لمعايير الشراء المستدامة، ولكنهم أشاروا إلى تباين طرق تطبيقها، وشجعوا المكتب على أن يكفل إدراج شواغل الاستدامة في جميع عمليات الشراء. وأقروا بالإجراءات التي اتخذها المكتب من أجل التركيز على تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وشجعوه على تخصيص ما يكفي من الوقت والموارد لتيسير تنفيذ ومتابعة أنشطته المتعلقة بتعميم المنظور الجنساني في الوقت المناسب. وشجعوه أيضاً على أن ينفذ في الوقت المناسب نظام الإدارة المركزية للاستثمارات والمشاريع ونظام الإدارة المركزية للموارد من أجل وضع الأسس لنظامه المتكامل لإدارة المخاطر. كما أقرت الوفود بانخفاض عدد توصيات مراجعي الحسابات الجديدة، ودعت المكتب إلى زيادة التركيز على كفاءة معالجته للتوصيات المتعلقة.

الرد

٧٤ - ردت مديرة مكتب الخدمات الإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتأكيد على التزام البرنامج الإنمائي بتنفيذ توصيات مراجعي الحسابات وتحقيق قدر أكبر من الفعالية في التنمية. فقد قام بإعادة تصميم كتيبات البرامج والسياسات الخاصة به وتبسيط إجراءاته التشغيلية لتيسير التنفيذ على المستوى القطري. وقام بتنقيح نهج الإدارة المركزية للمخاطر لتحسين إدارة المخاطر وربطها بتخطيط البرامج. وفيما يتعلق بالامتثال للقواعد والإجراءات، وبخاصة الاسترداد، سيقدم البرنامج الإنمائي تقريره، مفصلاً بحسب السنة والمبالغ المستردة، في الدورة السنوية لعام ٢٠١٩. كما أنه بصدد إدخال تحسينات على عملية الشراء، تشمل تعيين أخصائيين إقليميين في مجال المشتريات. وفيما يتعلق بالتدريب الإلزامي، وخاصة فيما يتعلق بالتحرش والاعتداء الجنسيين، استحدثت مدير البرنامج الإنمائي نظاماً يصرح بموجبه المديرون كتابياً عن إتمام الموظفين للدورات التدريبية الإلزامية وإتمام التدريبات الجماعية، ويفصحون عن أي حالة أخرى على المستوى القطري. وفيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات، فإن فريق الأمن الرقمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يسعى إلى الحصول على شهادة ISO 27001 لنظم إدارة أمن المعلومات. وبالنسبة للميزنة، فقد شهد البرنامج الإنمائي خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ تخفيضات كبيرة في الموارد الأساسية مقارنةً بالموارد التي يتطلع إلى توفيرها، واستعاض عن ذلك بخفض الإنفاق المؤسسي. واستناداً إلى الدروس المستفادة من الميزنة التطلعية، انتقل البرنامج الإنمائي إلى الاعتماد في وضع ميزانيته على نموذج مرتبط بالإيرادات، وذلك في إطار الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١. وبالنسبة للإيرادات، فقد اعتمد نهجاً لإدارة المخاطر المتعلقة بالميزنة المؤسسية للموارد الأساسية، باستخدام سيناريوهات مختلفة محتملة لمواجهة المخاطر. أما بالنسبة للإنفاق، فقد حافظ على وعده بعدم إدارة أعماله بطريقة تؤدي إلى تحقيق العجز، واحتفظ بالفائض الذي أحرزه من الموارد الأساسية كاحتياطي. وفيما يتعلق بأوجه الضعف في المشاريع على المستوى القطري، قام البرنامج الإنمائي بتتبع امتثال كل مكتب قطري على حدة لتوصيات مراجعي الحسابات، وساءل قيادات المكاتب القطرية، وأجرى مراجعات للحسابات على المستوى الوطني بين عمليات المراجعة المستقلة، واستخدم التوجيهات المستقاة من التقييمات المستقلة.

وفيما يتعلق بالتمويل الجماعي، خضع البرنامج الإنمائي لبروتوكولي مراجعة منفصلين، أحدهما ائتماني على نطاق المنظومة بشأن الصندوق الاستئماني المتعدد الأطراف، والثاني بشأن تنفيذ البرامج على المستوى القطري في البرامج المشتركة.

٧٥ - وأكد نائب المدير التنفيذي (شؤون البرامج) لصندوق الأمم المتحدة للسكان، قدرة الصندوق على رصد تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات عن طريق موظف متفرغ في المكتب التنفيذي. فقد واصل الصندوق تحسين تدابيره الوقائية، بما في ذلك الإبقاء على بند قيد التنفيذ بشأن المسائل الائتمانية للمجلس في اجتماعات الإدارة العليا، التي يتم فيها الاسترشاد أثناء المناقشات المتعلقة بالأداء بالبيانات القطرية والإقليمية لكفالة اتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب. وفي عام ٢٠١٨، على سبيل المثال، أجرى الصندوق تقييماً كاملاً لبرنامجها للإمداد، قُدمت فيه توصيات من أجل التحسين.

٧٦ - وقال مدير شعبة الخدمات الإدارية في صندوق الأمم المتحدة للسكان إن الصندوق قد تبني تدابير وقائية في مجال إدارة المخاطر. ويعمل الصندوق على تنقيح بنيته التحتية لتكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك النظام الجديد للتخطيط المركزي للموارد، كما يسعى إلى تحسين إدارته للمخاطر. ويشكل النهج المنسق للتحويلات النقدية الأداة الرئيسية للصندوق في إدارة المخاطر فيما يتصل بعمليات مراجعة الحسابات والفحص العشوائي للشركاء المنفذين. وفيما يتعلق بالنطاق المشمول بمراجعة تكنولوجيا المعلومات، فإن عمليات المراجعة التي تقوم بها شركات مراجعة الحسابات المستقلة، إلى جانب عمليات الفحص العشوائي، كفلت تغطية نسبة تفوق ٩٠ في المائة من إجمالي إنفاق الشركاء المنفذين. وشملت جهوده الرامية إلى تعزيز إدارة المخاطر استعراض أساليب الضمان وتنقيح سياسات خطط العمل المتعلقة بالشركاء المنفذين. وقام نظام الإدارة المركزية للموارد بتتبع خطط أداء إدارة المخاطر وتخفيفها لكل وحدة من وحدات الأعمال. ومع ذلك، سعى الصندوق إلى التمييز بين عمليات إدارة المخاطر للتصدي بمجالات المخاطر الكبرى، بما في ذلك عمليات مراجعة "الشروط الأخير" والمعاملات والسلف النقدية على الصعيد المحلي. وفي عام ٢٠١٨، أصدر الصندوق سياسته الجديدة لإدارة المخزون، التي تضمنت التدابير والمسؤوليات المتعلقة بالمخاطر، ووضع تدابير لمراقبة السلف النقدية استجابةً للشواغل المتعلقة بالاسترداد، وسيجري استعراضاً كاملاً لسلسلة الإمداد. وفيما يتعلق برصيد الأموال، رحّل الصندوق الأموال الواردة من أجل الأنشطة غير الأساسية، الأمر الذي وفر له نقدية إضافية للإنفاق؛ ولم يكن الانتقال من العجز إلى الفائض تطوراً كبيراً، ولم يؤثر على المركز المالي القوي للصندوق.

٧٧ - وقال المستشار القانوني والمدير العام لمكتب نيويورك التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إن النقاط المثارة مرتبطة بالنقاط التي يركز عليها المكتب ليصبح أكثر كفاءة وفعالية في تحقيق النتائج. وفيما يتعلق بالمسائل الجنسانية، أبقى المكتب بندا قيد التنفيذ بشأن المسائل الجنسانية في جدول أعمال إدارته العليا، وهو بند ما فتى يتغير بانتظام وفقاً لمدى نجاعة التدابير المتخذة. كما أيد المكتب تأييداً كاملاً الاقتراح الداعي إلى وضع استراتيجية لإدارة فائضه المتزايد. ومن المتوخى استخدام الجزء الأول من الاحتياطي في تغطية الحد الأدنى اللازم لموظفي المكتب في حالة إغلاق المكتب، لا سيما في ضوء تعرض مشاريع المكتب المحتمل بشكل كبير للمخاطر. أما الجزء الأكبر من الاحتياطي، فيتوخى تخصيصه للابتكار والاستثمار، وقد أصبحت له أهمية حاسمة عندما انتقل المكتب إلى نظام جديد مركزي لتخطيط الموارد.

٧٨ - واتخذ المجلس القرار ٢/٢٠١٩ بشأن توصيات مجلس مراجعي الحسابات.

ثامنا - تحديث بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ المتعلق بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

٧٩ - قدم كل من مديرة مكتب العلاقات الخارجية والدعوة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ونائب المدير التنفيذي (شؤون الإدارة) لصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمستشار القانوني والمدير العام لمكتب نيويورك التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، تحديثات بشأن التقدم الذي أحرزته منظماتهم وخططها المتصلة بالاستجابة لقرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ بشأن عملية إعادة التنظيم.

٨٠ - وأكد أعضاء المجلس من جديد دعمهم للقرار ٢٧٩/٧٢ ودور الإصلاح في جعل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تفي بالغرض لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. ورحبت مجموعة من الوفود بالمساهمات المالية حسنة التوقيت التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في إطار الترتيب الموسع لتقاسم التكاليف من أجل تسريع وتيرة التشغيل، وأثنت على توقيعهم مذكرة تفاهم بشأن الاعتراف المتبادل لتحسين التعاون. وطلبت توضيحات بشأن الموعد الذي سيتم فيه تقديم التغييرات في القواعد والأنظمة المالية لكل منظمة، بما يعكس مذكرة التفاهم، إلى المجلس، وطلبت من المنظمات الثلاث تقييماً بشأن الحاجة إلى تحديث المبادئ التوجيهية واللوائح الداخلية لتتواءم مع الأحكام الواردة في القرار ٢٧٩/٧٢. وشجعتها على دعم جهود الوكالات غير المقيمة لتعزيز تأثيرها على المستوى القطري والمشاركة في عملية إعادة التنظيم. ورحبت بمشاركة صندوق الأمم المتحدة للسكان في رئاسة الفريق المعني بإعادة تصميم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ودعت المنظمات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة إلى كفالة أن يصبح هذا الإطار أهم أداة لتخطيط وتنفيذ أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية في شراكة مع البلدان المضيفة.

٨١ - وشجعت المجموعة ذاتها من الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على دمج المنظورات المتعلقة بتنفيذ القرار ٢٧٩/٧٢ في استعراضات منتصف المدة للخطط الاستراتيجية، وتعديل النتائج بما يعكس الإصلاحات، بما في ذلك المساءلة المتبادلة. وأعربت الوفود عن تطلعها إلى تقييم الفصل المشترك بشأن تأثير العمل المشترك في مجالات النتائج الستة، وطلبت أن تدرج المنظمات النتائج في استعراضات منتصف المدة. ودعت البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع إلى العمل معاً لتنفيذ اتفاق التمويل بما يتماشى مع الحوار المنظم الجاري بشأن التمويل، من أجل كفالة تحسين الإبلاغ والشفافية والكفاءة والمساءلة عن النتائج. ودعت إلى وضع تصنيفات وتعريفات ومنهجيات منسقة على نطاق المنظومة، وطلبت أن تقوم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بإجراء تغييرات تكفل قدرأ أكبر من الكفاءة الإدارية والتنظيمية. وكررت وفود دعوتها إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للوفاء بهدف الأمين العام المتمثل في تحقيق أماكن عمل مشتركة بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢١ وتحقيق الخدمات المشتركة بالكامل بحلول عام ٢٠٢٢. ورحبت بإنشاء لجنة توجيهية تعزز أوجه التآزر في العمل الإنساني والإنمائي وتحشد العمل العالمي في مواجهة الأزمات، ودعت إلى تعزيز المواءمة والتكامل مع ركيزة السلام والأمن لا سيما في مجالات بناء السلام ومنع نشوب النزاعات وسيادة القانون.

٨٢ - وطلبت وفود أخرى تفاصيل عن موعد استشارة المنظمات للمجلس بشأن عملية إعادة تصميم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وتقارير المنسقين المقيمين عن تنفيذ إطار العمل ذلك. واقترحت أن يقدم كل من البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع واليونيسف

وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي، وفقاً لإطار الإدارة والمساءلة، تحديثات عن التقدم المحرز في عملية إعادة التنظيم لتمكين المجالس من القيام بدورها الرقابي، بما في ذلك من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة. ودعت البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع إلى إعادة توجيه الأموال المحررة الناتجة عن المساهمات المشتركة في نظام المنسقين المقيمين نحو الأنشطة الإنمائية، وطلبت معلومات عن التقدم المحرز، بما في ذلك المبادئ التوجيهية بشأن جمع الأموال لنظام المنسقين المقيمين. وأشارت إلى أنها تتوقع من إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية المعاد تصميمه أن يكون تحليلاً، ومفيداً في تمويل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وأن يتماشى مع الأولويات الوطنية. وأبرزت أنه ينبغي تقديم الوثيقة الاستراتيجية على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، التي طُلبت في الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات لعام ٢٠١٦، إلى الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في أيار/مايو ٢٠١٩. وحثت المنظمات على تجنب التأخير في تنفيذ رسوم تمويل نظام المنسقين المقيمين والبالغة ١ في المئة، وشددت على أهمية إدراج مساهمات القطاع الخاص في نطاق تلك الرسوم.

٨٣ - وردت مديرة مكتب العلاقات الخارجية والدعوة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ذلك بتبسيط الضوء على أن دور البرنامج الإنمائي كأداة لتحقيق التكامل يركز على المستوى القطري لإضفاء الطابع المحلي على الحلول المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة ولتعزيز القدرات المحلية بما يتماشى مع الاحتياجات الوطنية. ومن خلال دوره كأداة لتحقيق التكامل، يدعم البرنامج الإنمائي نظام المنسقين المقيمين والشركاء في تحليل البيانات وتحديد الثغرات كجزء من الجهود المبذولة لربط الولايات التنظيمية ومجالات المساعدة الإنمائية، مما يساعد البرنامج الإنمائي على إعادة مواءمة المساعدة والتخطيط اللذين يقدمهما مع الاحتياجات والتحديات الوطنية. وبالنظر إلى وجوده العالمي وعلاقاته الوثيقة بما مع الحكومات، يعد البرنامج الإنمائي مثالياً لأن يؤدي دور أداة تحقيق التكامل على نطاق المنظومة والشركاء.

٨٤ - وتطرقت مديرة مكتب الخدمات الإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمسألة تضاعف مساهمات اقتسام التكاليف، فقالت إن حصة البرنامج الإنمائي البالغة ٣,١٠ ملايين دولار تعني أنه مساهم مهم في نجاح نظام المنسقين المقيمين الجديد. فالمكاسب في الكفاءة أساسية لهذا النجاح، والبرنامج الإنمائي على المسار الصحيح للوفاء بالتزامه بتخفيض الموارد الأساسية المخصصة للوظائف الإدارية، وبالتالي نقلها إلى البرامج. كما أن البرنامج الإنمائي يعتبر إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الوثيقة الرئيسية، على جميع المستويات، التي تنظم علاقة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بالحكومات والوجود القطري. كما أن البرنامج الإنمائي يتبنى بالكامل نهجاً قائماً على التجربة للخدمات التشغيلية؛ فكونه المنظمة الوحيدة ذات التواجد التشغيلي العالمي والتي لديها اتفاقات تنفيذية قانونية مع البلدان المضيفة، يؤهله لأن يكون الوكالة المثالية للقيادة في مجال الخدمات المشتركة. وقد وقع البرنامج الإنمائي اتفاقاً قانونياً مع الأمانة العامة للأمم المتحدة يضمن تقديم خدماته وقدراته التشغيلية إلى نظام المنسق المقيم.

٨٥ - وشدد نائب المدير التنفيذي (شؤون الإدارة) لصندوق الأمم المتحدة للسكان على أن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الجديد يركز على المسؤولية الوطنية والتنمية المستدامة الوطنية، اللذين تقدم لهما منظومة الأمم المتحدة الدعم والمساعدة. ويجري في الوقت الراهن إعادة تصميم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بهدف تنظيم الولايات المختلفة معاً، دعماً للغايات الطموحة

لأهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٣٠. وهو يوفر سبلاً جديدة للعمل معاً من أجل تحقيق التطلعات الإنمائية الوطنية، بما في ذلك من خلال الوكالات غير المقيمة، واستجابة للتحديات الناشئة، وكلها مشمولة باتفاقات الاعتراف المتبادل. كما تعكف المنظمات على تحديد تفاصيل تفعيل رسوم تمويل نظام المنسقين المقيمين البالغة ١ في المئة، وعلى إرساء النقاط المرجعية لقياس المكاسب في الكفاءة.

٨٦ - وأفاد المستشار القانوني والمدير العام لمكتب نيويورك التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بأن المكتب يتعاون مع مكتب الشؤون القانونية للأمم المتحدة لتحديد ما إذا كان اتفاق ترتيب الاعتراف المتبادل قد يتطلب إدخال تغييرات على قواعد وأنظمة مكتب خدمات المشاريع. كما سيقوم المكتب بتحديث مبادئه التوجيهية الداخلية لتعكس التفاعلات بشأن آليات الإبلاغ وإطار المساءلة والمنسقين المقيمين. وبصفته كياناً يعمل في مجالات السلام/الأمن والشؤون الإنسانية والتنمية، فإن المكتب يرحب بإدراج المجالات الثلاثة في عملية إعادة التنظيم والتنسيق فيما بين الوكالات. وأكد أن البيانات المستمدة من واقع التجربة أساسية، وأن المكتب على استعداد لتقديم خدماته حيثما ومتى دعت الحاجة إلى ذلك في إطار المجالات الصادر بها تكليف.

٨٧ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٤/٢٠١٩ المتعلق بالتحديث بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٩/٧٢ فيما يتعلق بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

تاسعا - أساليب عمل المجلس التنفيذي

٨٨ - أشار منسق الفريق الأساسي إلى مبادئ الاتساق في الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات لعام ٢٠١٦ والقرارات ذات الصلة الصادرة عن المجالس التنفيذية لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، وتطرق لأنشطة الفريق الأساسي الرامية إلى تحسين أساليب عمل المجلس.

٨٩ - ورحب أعضاء المجلس بالجهود المبذولة لتحسين أساليب العمل كجزء من متابعة الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات لعام ٢٠١٦، بغية تعزيز الدور الرقابي للمجلس. وأفادت الوفود بأنها تتوقع من الفريق الأساسي أن يواصل متابعة النظام الداخلي لكلٍ من المجالس التنفيذية. وشددت على أن الاجتماعات المشتركة للمجالس هي بمثابة منتدى للتنسيق؛ وليس بمثابة مقررة. وأضافت بأنها تتوقع من المجالس أن تعمل على نحو استشاري لكفالة تنسيق اتخاذ القرارات وتجنب أوجه التداخل. وأكدت على ضرورة متابعة القرارات بإجراءات ملموسة وكفالة استمرار العملية التشاركية. وطلبت تقديم جدول زمني للاجتماعات المتعلقة بأساليب العمل يتضمن المواضيع والمسائل المطروحة. وشددت على أن تحسين أساليب العمل يمثل عملية مستمرة تتطرق للمسائل فور نشوئها.

٩٠ - ورد منسق الفريق الأساسي بالقول إن الفريق سيواصل مناقشة سبل تحسين أساليب العمل. وتناولت المناقشات المواضيعية للفريق الأساسي المسائل المثارة في الورقة غير الرسمية لمجلس عام ٢٠١٧ وغيرها من الوثائق ذات الصلة. ويُتوقع من كل عضو إقليمي في الفريق الأساسي أن يشاطر الانطباعات مع الفريق الإقليمي الذي ينتمي إليه ويجمعها منه لكي ينظر فيها الفريق الأساسي. وكان من المقرر أن يصدر الفريق نتائجه خلال الدورة السنوية لعام ٢٠١٩.

٩١ - وأكد أمين المجلس التنفيذي التزام الأمانة بدعم الفريق الأساسي وتنفيذ القرارات لتحسين أساليب العمل. ومنذ أن اتخذ المجلس قراره ٢٠١٨/٢٢، عممت الأمانة على أعضاء المجلس جدول ونص البنود المشتركة، وجدول ونموذج القرارات، قبل أسبوعين من انعقاد الجلسات؛ ونشرت برنامج عمل مشترك عبر الإنترنت على المواقع الشبكية للمجالس التنفيذية المختلفة؛ وأعدت الجدول الزمني للمفاوضات الرامية إلى كفالة التنسيق. وواصلت الأمانة العمل مع ميسري القرارات لتحديد ساعات العمل المناسبة للمشاورات المتعلقة باتخاذ القرارات.

٩٢ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٠١٩/٣ بشأن أساليب عمل المجلس التنفيذي.